

الشرق الأوسط: نظام إقليمي جديد

بقلم: محمد صلاح

من بين كل المشاريع الضخمة التي يبتناها الحكم في مصر، كمشاريع الغاز أو مترو الأنفاق، أو استثمارك الأراضي أو العاصمة الإدارية الجديدة، أو المجتمعات العمرانية في المحافظات، تبقى الأنفاق الاربعة الجديدة التي تمر تحت قناة السويس، وتربط شبه جزيرة سيناء بالوادي المشروع الأول الذي يثير غضب «الإخوان» والجماعات والتنظيمات الإرهابية الأخرى، التي سعت منذ ضرب الربيع العربي المنطقة إلى عزل سيناء وتحويلها إلى إمارة إسلامية، ومركز لتجميع الزهاديين وتدريبهم ونقطة لانطلاقهم إلى دول وأماكن أخرى.

وفقا للمعلومات الرسمية فإن العمل في تلك الأنفاق قارب على الانتهاء، ومن المقرر أن يفتتحها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في غضون أسابيع، ليتحول حلم الإرهابيين في إمارتهم إلى كابوس كبير، خصوصا أن دخول تلك الأنفاق مرحلة العمل يتوآكب مع خطة تنفيذها الحكومة للنهوض بشبه الجزيرة- تتضمن منبر مجتمعات حضارية وشبكة الطرق ومصانع وترامع ومبكرة واستصلاح آلاف الأقدنة.

ليس سرا أن الحملة التي يشنها الجيش المصري ضد الإرهابيين، والتي أطلق عليها «العملية الشاملة في سيناء ٢٠١٨»، حققت نجاحات كبيرة، وأن أماكن إيواء الإرهابيين ومعتسكراتهم جرى القضاء عليها، ولم يتبق سوى بعض الفلول منهم إما يختبئون في بعض المغارات والدروب الصحراوية، أو يحاولون اللجوء التخفي وسط الأهالي، والتوقعات تشير إلى انتهاء الحملة قبل نهاية العام الجاري.

سيترافم فتح الأنفاق الاربعة مع دخول المشاريع الأخرى حيز التنفيذ، وكذلك عودة الحياة إلى طبيعتها في مدن سيناء التي عاشت على مدى السنوات الست الأخيرة الإرهاب وآثاره الدمرة، ودفعت ثمنا غالبا للإبقاء على مصر موحدة ومتماسكة. بعد أسابيع ستمتكن الشحاوات والسيارات من الوصول إلى سيناء في يسر ووقت قصير، وسيتدفق آلاف الشباب المصريين إلى هناك للعمل أو السكن، وسيكون على الإخوان والمصنعات الإعلامية القطرية والقوات التي تثبت من الدوحة ولندن والسنبول أن تغير من مفرداتها، وإلغاء الفقرات التي ظلت تعيدها على مدى سنوات وترعّم ان السيسي سبعيع سيناء، أو سيحتلّى عنها ويهملها، أو يحارب أهلها!

الألافت هنا أن بيانات المتحدث العسكري المصري، التي يحرص على بثها دوريا للإعلان عن تفاسيل ما يجري في الحملة العسكرية في سيناء كل فترة، خلت أخيرا من المعلومات عن تدمير أنفاق تربط بين غزة و مدينة رفح المصرية، والتي ظلت على مدى سنوات صدورا لأسئلة المتطرفين وموردا لأموال المحرّمين والمهرّبين، إذ يبدو أن المنطقة هناك صارت خالية منها، وأن الحدود بين القطاع ومدينة رفح أصبحت نظيفة، وهو أمر آخر يؤلم الإخوان وكل الجهات التي تدهمهم.

سيناء التي ظلت منذ اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل لا يربطها بالوادي المصري سوى نفق الشهيد أحمد حمدي عند مدينة السويس وجسر السلام في مدينة الإسماعيلية، ظلت تعاني معضلة الانتقال بين شفطي القناة، والتي بقيت أسيرة «المعديات» التي يضطر الأهالي لاستخدامها في زهابهم وإياهم بين- ضفتيها، لكن وجه الحياة في شبه الجزيرة سيتغير، خصوصا الجزء الشمالي منها الذي تمكن الإرهابيون من الانتشار فيه، وسعى الإخوان إلى احتضانه ونزعه عن باقي الأراضي المصرية، ويكفي الإشارة إلى أن الجيش دعم مر نحو ١٣٠٠ نفق استخدمها الإرهابيون طويلا للغرار إلى قطاع غزة بعد كل عملية إرهابية قرب الحدود والعودة مجددا بالأسلحة والمتفجرات استعدادا للعملية التي تلبها، لم ينس المصريون بعد تحديات قادة الإخوان ورموز الجماعة أثناء فض اعصامي «رابعة العدوية» و«النفضة»، بتحويل سيناء إلى كتلة لهب إذ لم تتوقف خطط فضن الاعتصامين، كما أن عشرات اللفظات المصورة أظهرت عدأ غير قليل من الإخوان هجروا المدن وحلوا إلى سيناء للاتحاق هناك بتنظيم داعش، أو التدريب على العمليات الانتحارية واستخدام المتفجرات والأسلحة، للعودة مجددا إلى العاصمة أو

مدن مصرية أخرى لتفجير الأبرياء وقتل المصلين في المساجد والكنائس. تتغير مرة أخرى الأوضاع ولربط، أصبح الإخوان خلف ستار المؤامرات والإرهاب بعد أن كانوا يحكمون البلد ويتحكمون في مصيره، انتهت الفوضى، وإن كانت بعض آثارها تؤرق المصريين، لكن الدولة صارت آمنة مستقرة متماسكة، اختفت أزمتا ظلت تمهك المصريين كالطرق والمواصلات والسلع الأساسية، وإن كانت الاسعار مرتفعة والدخول قليلة لكن الناس كفيوا أوضعهم زغم المعاناة ولم يستجيبوا لدعوات التحريض، جرى القفلة على أنفاق الثمر والإرهاب في أقصى شمال سيناء وفتشتت قريبا أنفاق الخير.

عن "الحياة" اللندنية

اللاجئون يغيرون أوروبا

بقلم: عزيزة عبدالعزيز منير*

تشغل أزمة اللاجئين دوائر صنع القرار في الاتحاد الأوروبي خصوصا منذ اندلاع الحرب في سوريا، وأثرت هذه الأزمة في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي تأثيرا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية.

وتناول تقرير "Europe's migration maelstrom and its political tides"، أو «دومة الهجرة إلى أوروبا وتجعاتها السياسية»، الصادر حديثا عن مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، أهم هذه التغيرات التي طرأت على سياسة الاتحاد الأوروبي الداخلية والخارجية، أول هذه التغيرات هو تخصيص المزيد من موازنة الاتحاد الأوروبي منذ العام ٢٠١٥ لمواجهة هذه الأزمة، وما دفعه الاتحاد الأوروبي (٦ بلايين يورو) إلى تركيا لوقف تدفق أكبر موجة من اللاجئين في العام ٢٠١٦، هو مثال على تغير أولويات إنفاقه خارجيا، وفي ضوء نجاح هذا التمويل على تقليص أعداد اللاجئين، حاول مفاوضو الاتحاد الأوروبي عقد صفقات مع بلاد مجاورة حتى لو كانت في حالة اضطراب ويتقصفها الاستقرار السياسي، ومنها ليبيا مثلاً. أما التغير الثاني فهو نجاحه في تحويل وكالة حرس الحدود والسواحل -Frontex- والتي كانت في ما سبق وكالة حدودية صغيرة وممولة تمويليا ضعيفا إلى وكالة قوية

ذات وجود بارز لحماية الحدود البرية والساحلية لأوروبا.

وآثار هذا الأمر حقيقة بعض دول الاتحاد التي خشيت من أن تتنازل عن سيطرتها وسيادتها على أراضيها إلى Frontex. وكان أبرز المعارضين رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان، الذي أعلن خشيته من تحول بلاده إلى مجرد «مسكر لاستقبال المهاجرين»، ما يهدد حقها في الدفاع عن حدودها. التغير الثالث، يتمثل في قرار مفوضية الاتحاد الأوروبي إدراج معدل استقبال اللاجئين كمعيار للحصول الدول الأعضاء على تمويل.

وفي هذا الإطار من المقرر تقليص التمويل إلى دول شرق أوروبا ووسطها، التي ترفض استقبال اللاجئين، كما أن الأموال المخصصة لإدارة أزمة اللاجئين ستؤثر سلبا في تمويل جهود الاتحاد الأوروبي في مجالات أخرى، أبرزها التنمية الاقتصادية. فاعلام ٢٠١٧، طلبت مفوضية الاتحاد الأوروبي زيادة قدرها ٢٢٥ بليون يورو لأغراض بناء الثقة ومنع النزاعات في دول متوسطة الدخل، بينما لوظ انخفاض الموازنة المخصصة لأغراض مكافحة الفقر والتنمية المستدامة في هذه الدول.

عطفاً على هذه التغيرات فإن نظام المهمة خارجياً، فقد ألق الاهتمام بضرورة السيطرة على حدود أوروبا وتعديل نظام اللجوء تلبية لهذا الغرض القضايا الأوروبية الملحة الأخرى مثل مفوضات Brexit وإصلاح منطقة اليورو Eurozone.

وعلى المستوى القومي، أصبحت مسألة تشكيل الحكومات أمراً صعباً وتستغرق وقتاً طويلاً حيث تختلف الأحزاب الناجحة في ما يتعلق بسياسات معالجة أزمة اللاجئين أو كيفية التعامل مع الأحزاب المتطرفة والمناهضة للاجئين، والتي أصبحت تحصل أوضاعاً متزايدة في الانتخابات وتحتلّ بتمثيلٍ برلماني، فعلى سبيل المثال استغرق تشكيل الحكومة الألمانية الأخيرة ستة أشهر – حيث كان أكبر الأحزاب المعارضة (حزب الليدل الألماني) حزباُ منهاهضاً لسياسة أنخيليا ميركل المتعلقة باللاجئين - بل إن مستقبل الحكومة- المؤلفة كان على المحك عندما هذد أحد الأحزاب - الحزب الاجتماعي الديمقراطي - بعبادة الـ«انقسام الحكومي» إذ لم تتخذ أنخيليا ميركل سياسة أكثر صرامة في التعامل مع اللاجئين.

نهاية القول، إنه بينما توسّع الاتحاد الأوروبي في مساعدهاته خصوصاً لغرض الأمن وضبط الحدود وفي شكل أقل لأغراض التنمية في البلاد الأصلية للمهاجرين أو بلاد العبور، يبقى الهدف الرئيس لهذه المساهمات وتحتلّ تدفقات الهجرة والتي انخفضت في شكل ملحوظ العام ٢٠١٨، ويمكن القول إنه إذ استمر صعود القوى السياسية المناوئة للمهاجرين في العام ٢٠١٩، لم ترسم هذه القوى فقط ملامح البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية اللذين يرسمان سياسة أوروبا الداخلية والخارجية فحسب، ولكنها ستقوض نظام القيم والمعايير- الذي طالما نادى به المؤسسون الأوائل للوحدة الأوروبية - وستتحوّل أوروبا إلى قلعة صينينة يموت على أبوابها المعلقة آلاف اللاجئين اليائسين غرقاً في البحر المتوسط الذي تحوّل إلى مقبرة مائتية.

عن "الحياة" اللندنية

* كاتبة مصرية.

بقلم: فيتالي نعموكين*

تفحص وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي لدى عدد كبير من الدول في الأيام الأخيرة بتعليقات حول خطة لتشكيل حلف أممي شرق أوسطي (MESA)، أو ما يمكن تسميته «حلف ناتو عربي».

علسى ما يبدو، أن الإطار العام لهذه الخطة أصبح واضحاً ولم يبق هناك ما يمكن التعليق عليه، وإنما بقي فقط انتظار التطور المستقبلي للأحداث حين تتضح كامل التفاصيل.

لا يمكن النظر إلى هذا المشروع، مهما كان الاسم الذي سيحمله، من دون ربطه بمجموعة أحداث أضر في المنطقة تشكل مع بعضها البعض لوحة متكاملة بدأت تتجلى فيها أطر إعادة صياغة جدية لكامل منظومة العلاقات الدولية فيها.

يمكن وثيقة التكهن بأن الحديث يدور عن محاولة تشكيل، في جزء من الشرق الأوسط، نظام أممي غير شامل مع عناصر هيكلية تحالفية وتحت رعاية دول عظمى من خارج المنطقة)، أو حتى نظام إقليمي جديد.

حوار النماعة الأخير بات علامة واضحة في تقدم المشروع المذكور أعلاه، حيث كاد يكون فيه جيمس ماتيس وزير دفاع الولايات المتحدة الشخصية الأكثر بروزاً.

لا تزال غامضة تفاصيل مشروع (MESA) التي تمت مناقشتها خلال اجتماع عقد قبل ذلك بقليل لقادة أركان دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن مع الجنرال جوزيف فويتيل قائد القيادة المركزية الأميركية.

الأساس الذي يبني عليه هذا النظام الجديد في المنطقة هو ردع إيران من قبل الدول العربية، وتفادي التهديدات الحقيقية والمحتملة التي تنطلق منها. بالنسبة لعدد من اللابعين وللولايات المتحدة وإسرائيل بالذات فإن المسألة تحمل طابعا أكثر قسوة - كخفف إيران وتغيير السلطة فيها.

وحسب تسريبات بعض وسائل الإعلام، فإن أعضاء شبه الحلف الجديد هذا سيمتحن الدول الست في مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن، ويمكن أن تساهم فيه إسرائيل.

أما الولايات المتحدة (صاحبة المبادرة) فستكون واقعياً ضعضاً آخر فيه، حتى ولو كان ذلك بشكل غير رسمي.

لتشكيل هذه الهيكلية من الفترة الأخيرة تشير إلى أنهم يتحركون خطوة تلو الأخرى في هذا الاتجاه، ويكفي هنا ذكر الزيارة المفاجئة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى عمان، وكذلك مشاركة الوفد الإسرائيلي في المناقسات الرياضية في قطر، وزيارة وفد رياضي إسرائيلي آخر برئاسة ميري ريفيف و وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية إلى أبوظبي. موسكو والتي تطور تعاونها بانتظام مع جميع الدول المرشحة لتكون ضمن هذا التجمع (أو الحلف) الأممي وكذلك مع إيران، فهي تدرك بشكل عام قلق الحكومات العربية المتعلق بضمان أمنها القومي.

من جهة، فإن أي تطبيع متكامل في المنطقة بلا شك يتسق مع مصالح روسيا في توسيع إمكانيات تعاونها مع هذه الدول، ومن جهة أخرى فإن دور مور واشنطن في المنطقة التي لا تخفي سعيها في الهيمنة وتعمق حرب الميش القضيبة الفلسطينية والتوجه الجديد في العسكرية ونمو تهديد نشوب حرب كبيرة (يحتمل مشاكا للولايات المتحدة وإيران فيها) يتم قلنقا جدياً لدى موسكو.

عنداً ذلك فإن الخطط التي يتم ذكرها أعلاه لا تتناغم مع دعوة موسكو لتشكيل نظام أممي شامل في الخليج، وفي كامل الشرق الأوسط مستقبلاً، وهي تشكل أيضاً تحدياً مباشراً لأفكار «هلسنكي شرق أوسطي كبير».

من الواضح أن جميع الإجراءات التي تتخذ لها الولايات المتحدة وإسرائيل هي جزء من حملة كبرى احدثت في الوقت الحالي شدة العقوبات فيها ضد



إيران في قلب الاصطفافات في الشرق الأوسط.

طهران، والتي تعتبر واحدة من أهم عناصر هذه الحملة.

لا يزال من غير الواضح كيف سينعكس تطبيق هذه الحملة على خطط موسكو وعدد من الدول الآسيوية الكبرى وبالدرجة الأولى الصين والهند، فيما يتعلق بتطوير التعاون الاقتصادي مع إيران، فمن المعروف أن الولايات المتحدة أدربت بـكاف ودباب، بإعلا ثمها حالة استثنائية، في قائمة الدول الثماني التي سيسمح لها بشراء أو نقل النفط الإيراني وهو ما سيخفف وطأة العقوبات على طهران.

على أي حال لا موسكو ولا بكين وعلى الأغلب دلهي أيضاً لن يتوقفوا عن التعاون التجاري والاقتصادي مع إيران بما في ذلك في مجال النفط والغاز، من المحتمل أنهم سيضربون للبحث عن سبل الالتفاف التي قيود التي فيها خظورة.

بالنسبة لاقتصاداتهم يبدو عدد من المشاريع الاستراتيجية بمشاركة إيران وباستخدام موقعها الجيواستراتيجي المميز مغربا للغاية، فعلى سبيل

المثال؛ مشروع بناء ممر نقل بين الهند وإيران وروسيا التي يمكن أن يضاف

إلى قناة السويس.

أكثرية الخبراء الروس يتوقعون أنه باستطاعة إيران الصمود أمام العقوبات الجديدة، رغم أنهم يأخذون بالحسبان حقيقة انخفاض صادرات النفط الإيراني بمقدار مليون برميل في اليوم منذ شهر أيار لهذه السنة، وأن الضربة المبلدة لقطاع المصافر الإيرانية التي يعاين في دون العقوبات سيزيد من القيود على إمكانيات التجارة الخارجية للبلاد.

من المتوقع أن يتم إطلاق هذا المشروع الجديد في القيمة التي ستعقد في واشنطن في كانون الثاني ٢٠١٩.

في الولايات المتحدة يرون أنه لإنجاح هذه المبادرة من الضروري حل الأزمة القطرية، وهذا يتسق تماما مع سعي روسيا التي ترى في كل دولة من هذه الدول

فشل الاستدارة الإيرانية نحو الشرق

وحينلقاء نظرة على جدول المستورادات الصينية من إيران في حزيران ٢٠١٨، يقع على الناظر وقع المفاجأة ارتفاع معدلات الاستيراد الصيني النفطي من إيران حين تستخدم الحرب التجارية الدائرة بين واشنطن وبكين، وميلها إلى الانخفاض حين انحسار حدة الحرب هذه.

واليوم ترفع الصين النذرة وتقدم على خطوات "تصعيد" وتلؤج بالتقرب

أكثر من إيران لثني أميركا عن النفخ في الحرب التجارية.

وأبرز ما يترتب على انهيار إستراتيجية روحاني الموسومة بـ "النظر إلى الشرق" أو "التوجه إلى الشرق"، هو إخفاق سياسة اعتداه بالصين والاعتماد عليها، فهو ما يفزع في حمل بكين على التزام مساندة بلاده في تصعب الظروف، ولم يقدم روحاني ومحيطه على خطوات يعتمد بها لاستمالة الصين، وحسبوا حسابانا متعجرفا بأنهم حليف لا غنى للصين عنه، وتبين أن النظر إلى الشرق" سياسة قصيرة النظر تشويها شوائب كثيرة، رغم إشادة روحاني وإدارته بمحاسن هذه "النظرة" أو "الاستدارة".

عن "نيزافيسيماليا غازيتا" الروسية.

*أستاذ علوم سياسية، ومدبر عام مركز التقديرات الإستراتيجية.

مجموعة العشرين وإفريقيا.. ما الجديد؟

الألمانية. أهمها أن مجموعة العشرين ليست منظمة دولية قادرة على إصدار قرارات ملزمة، لكنها مجرد منتدى غير رسمي تقتصر صلاحياته على تقديم توصيات، وبالتالي لا يوجد التزام على أعضائها بالوفاء بالتدابير المالية المختصة لإفريقيا، وقد سبق أن تذاخلت مجموعة الدول الثماني الكبار- وهي عماد مجموعة العشرين- عن دعم أطر التنمية بإفريقيا، وكان آخرها مبادرة المشاركة الجديدة

لتنمية إفريقيا "نيباد"، التي تراجع بريقها تدريجيا منذ العام ٢٠٠١.

كما أن مبلغ المليار دولار الذي تعهدت به مجموعة العشرين، لا يساوي شيئاً في ظل تواضع نصيب إفريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بنسبة ٨٪، مقارنة بأسيا التي يصل نصيبها إلى ٢٠٪. بالإضافة لارتفاع تكاليف ومخاطر الاستثمار بإفريقيا، نتيجة لانتشار الصراعات والحروب الأهلية، وقصور التشريعات، ونبط نمو القطاع المصرفي، وتردي حالة البنية

الأساسية، حيث تحتاج إفريقيا إلى ٩٠ مليار دولار من الاستثمارات سنوياً لتغطية نفقات إنشاء وإصلاح البنية الأساسية.

كما يؤكّر التنافس الاقتصادي واختلاف التوجهات السياسية بين دول المجموعة على قدرتها على التصرك الفاعل، ويتجلى ذلك في المناقفة المتعددة بين الصين والدول الغربية، بغية الاستحواذ على أسواق القارة ومواردها، واختلاف سياسات تقديم المساعدات والقروض، والتي ترتبط لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما تتمسك الصين بسياسة "صين واحدة"، وعدم إقامة علاقات دبلوماسية مع تايوان، كشرط وحيد لتقديم المعونات.

بالإضافة لذلك، تتمسك معظم أعضاء مجموعة العشرين برؤية المدرسة الليبرالية، التي تحصر مشكلات الدول الإفريقية في سوء الإدارة الاقتصادية والفساد السياسي، متجاهلة أن الإنط المران لتقسيم العمل الدولي، الذي يجبر الأفارقة على التخصص في إنتاج المواد الخام واستيراد المنتجات المصنعة، هو السبب الأهم لحالة التبعية والتدهور الاقتصادي الذي تعانيه القارة. وهو ما يؤكد أن استحابة مجموعة العشرين للنداءات الداعية لتنمية إفريقيا لا تعودان أن تكون سباحة مع التيار، وأن تنمية القارة الإفريقية هي عملية وطنية، لا يمكن أن تستجدي من الخارج.

عن "الخليج" الإماراتية

* كاتب مصري متخصص بالشؤون الاميركية